

قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧٢) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٤

بشأن شروط وقواعد وإجراءات الترخيص للشركات بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر

مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على قانون شركات المساهمة و شركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة الصادر بالقانون رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية؛  
وعلى قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم (٩٥) لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ؛  
وعلى قانون تنظيم الرقابة على الاسواق والأدوات المالية غير المصرفية الصادر بالقانون رقم (١٠) لسنة ٢٠٠٩؛

وعلى القانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ بتنظيم نشاط التمويل متناهي الصغر ؛  
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم (١٩٢) لسنة ٢٠٠٩ بإصدار النظام الأساسي للهيئة العامة للرقابة المالية؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة العامة رقم (١٥٨) لسنة ٢٠١٤ بشأن تحديد مجالات وقيم التمويل متناهي الصغر،

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٦١) لسنة ٢٠١٤ بشأن ضوابط القيد واستمرار القيد والشطب في سجل مراقبي حسابات شركات التمويل متناهي الصغر والجمعيات والمؤسسات الأهلية المرخص لها بمزاولة هذا النشاط لدي الهيئة؛

وعلى قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧١) لسنة ٢٠١٤ بشأن مقابل الخدمات للجهات العاملة في نشاط التمويل متناهي الصغر؛

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية في جلسته رقم (٢٢) بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١٤؛

قرر:

(المادة الأولى)

شروط الترخيص

يجب أن يتوافر في الشركات التي ترغب في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل متناهي

الصغر الشروط التالية :-

١. أن تتخذ شكل شركة مساهمة مصرية.





## رئيس مجلس الإدارة

- ز. التعهد بالالتزام بقواعد وضوابط ممارسة النشاط الصادرة عن مجلس إدارة الهيئة .
- ح. إقرار بالسعى نحو إستكمال البنية الإدارية والمعلوماتية والهيكل التنظيمي وأدلة العمل وغيرها من المتطلبات الواردة بالمادة الأولى بند (٦) من هذا القرار خلال ستة أشهر من صدور الترخيص المؤقت تمهيداً للحصول على الترخيص النهائي، وإلا أعتبر الترخيص كأن لم يكن.
- ط. التعهد بسداد مقابل تكاليف الإشراف والرقابة وفقاً لما هو منصوص عليه في المادة السابعة من هذا القرار باعتباره شرط لاستمرار الترخيص.
- ي. ما يفيد سداد مقابل خدمات فحص طلب الترخيص المؤقت وفقاً لقرار مجلس إدارة الهيئة رقم (١٧١) لسنة ٢٠١٤ .
- وعلى الهيئة إعطاء طالب الترخيص شهادة باستلام المستندات والمرفقات المقدمة منه أو بياناً بما يلزم تقديمه من مستندات أخرى.
- على الهيئة البت في الطلب خلال فترة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ إستيفاء المستندات المطلوبة.

### (المادة الثالثة)

#### رأس المال المدفوع

يجوز أن يصدر الترخيص المؤقت برأس مال مدفوع لا يقل عن ٢٥% من الحد الأدنى لرأس المال المصدر المنصوص عليه في المادة الأولى بند (٤) على أن يتم استكماله قبل التقدم للحصول على الترخيص النهائي.

### (المادة الرابعة)

#### قواعد الترخيص

تفحص الهيئة طلب الترخيص من حيث توافر الشروط المقررة، وفي ضوء حاجة السوق لترخيص شركات جديدة، وفي حال موافقتها، تصدر ترخيصاً مؤقتاً حتى التأكد من توافر البنية الإدارية والمعلوماتية واستكمال الهيكل التنظيمي وغيرها من المتطلبات الواردة بالمادة الأولى بند (٦) من هذا القرار، ويصدر بعدها الترخيص النهائي للشركة.

ويحظر على الشركة ممارسة النشاط حتى صدور الترخيص النهائي، كما يحظر على الشركة تلقي الودائع أو ممارسة أى نشاط آخر بخلاف الصادر بشأنه الترخيص.

ويجوز المنع من مزاوله كل أو بعض الأنشطة المرخص بمزاولتها أو إلغاء ترخيص كل أو بعض الأنشطة المرخص بمزاولتها وذلك وفقاً لما نصت عليه المادة (١١) من القانون رقم ٢٠١٤ لسنة ٢٠١٤.



(المادة الخامسة)

إجراءات الترخيص النهائي

تتقدم الشركة الحاصلة على ترخيص مؤقت خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من صدوره بطلب إلى الهيئة للحصول على ترخيص نهائي مرفقاً به ما يلي:

أ. ما يفيد استكمال البنية الإدارية والمعلوماتية و الهيكل التنظيمي وأدلة العمل وغيرها من المتطلبات الواردة بالبند (٦) من المادة الأولى من هذا القرار.

ب. عضوية الاتحاد المصري للتمويل متناهي الصغر عند صدور قرار تأسيسه .

ج. استيفاء الحد الأدنى من رأس المال المدفوع وفقاً للبند (٤) من المادة الأولى

تقوم الهيئة بفحص الطلب المقدم، كما تتولى القيام بالفحص المكتبي والميداني اللازمين للتأكد من مدى استيفاء الشركة للمتطلبات اللازمة للترخيص خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من تاريخ استيفاء الشركة للمستندات المطلوبة.

في حال عدم استيفاء أيًا من المتطلبات تخطر الهيئة الشركة بما يتوجب عليها استكمالها.

وتلتزم الهيئة خلال أسبوع من تثبتها من استيفاء الشركة للمتطلبات المشار إليها وسداد رسوم الترخيص بإصدار الترخيص النهائي للشركة.

(المادة السادسة)

رسوم الترخيص

تحدد رسوم الترخيص بواحد في المائة من رأس المال المدفوع للشركة وبحد أقصى مائة ألف جنيه، ويستكمل فرق رسم الترخيص عند زيادة رأس المال المصدر وبما لا يجاوز الحد الأقصى المشار إليه وإلا اعتبر الترخيص كأن لم يكن.

(المادة السابعة)

مقابل تكاليف الإشراف والرقابة

يستحق للهيئة كل ربع سنة مقابل تكاليف إشراف ورقابة من كل شركة مرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بواقع نصف في الألف من رصيد التمويل المقدم لعملاء الشركة خلال ربع السنة السابق ويحسب على أساس متوسط رصيد التمويل خلال الفترة.

ويسدد مقابل تكاليف الإشراف والرقابة خلال فترة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية كل ربع سنة.



(المادة الثامنة)

ضوابط تملك ٥٠٪ أو أكثر من رأس مال الشركة

لا يجوز أن يمتلك شخص طبيعي أو اعتباري أو مجموعة أطراف مرتبطة ٥٠٪ أو أكثر من رأسمال شركة مرخص لها بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر إلا بعد الحصول على عدم ممانعة الهيئة في ضوء الضوابط التي تصدرها بهذا الخصوص.

(المادة التاسعة)

توفيق أوضاع الشركات القائمة

تلتزم الشركات القائمة في تاريخ العمل بالقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤ والتي ترغب في الحصول على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر بإستيفاء المتطلبات الواردة بالمواد من الأولى وحتى السابعة من هذا القرار، على أن يراعى ما يلي:

١. ألا تقل صافي حقوق الملكية وفقاً لأخر قوائم مالية سنوية أو دورية للشركة عن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المنصوص عليه في المادة الأولى من هذا القرار.

٢. تقديم خطة الشركة لتوفيق أوضاعها وفقاً للقانون رقم (١٤١) لسنة ٢٠١٤، وعلى الأخص التعهد بإستيفاء البند (٢) بالمادة الأولى وذلك خلال فترة لا تتجاوز ستة أشهر من تاريخ العمل بالقانون السابق الإشارة إليه.

٣. التزام الشركة بتقديم القوائم المالية الافتتاحية السابقة على تاريخ بدء ممارسة النشاط المطلوب الترخيص به بما لا يتعدى ثلاثون يوماً، وعلى أن يرفق بها تقرير مراقب الحسابات وما يفيد إعتماها من الجمعية العامة للشركة.

وللهيئة في ضوء سابقة أعمال الشركة وما زاولته من أنشطة مرتبطة بالتمويل متناهي الصغر أن ترخص للشركة بالبدء في مزاولة النشاط شريطة تعهدها بإستيفاء كافة المتطلبات الواردة بالبند (٢) وخلال المدة المحددة بهذا البند، وإلا اعتبر الترخيص كأن لم يكن.

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القرار في الوقائع المصرية، وعلى الموقع الإلكتروني للهيئة، ويعمل به اعتباراً من اليوم التالي لتاريخ صدوره .

رئيس مجلس الإدارة  
شريف سامي



٤٦٠٧٦

نموذج طلب ترخيص

بمزاولة نشاط التمويل متناهي الصغر وفقاً للقانون رقم ( ١٤١ ) لسنة ٢٠١٤

أولاً: بيانات الشركة:

• اسم الشركة:

• غرض الشركة:.....

• ترخيص: شركة قائمة ( ) شركة جديدة ( )

• تاريخ التأسيس:.....

• عنوان الشركة (المركز الرئيسي):.....

• تليفون:..... فاكس:.....

• بريد الكتروني:.....

• موقع الكتروني:.....

• الفروع:.....

• النطاق الجغرافي لعمل الشركة:.....

• القيد في السجل التجاري:

• جهة القيد:..... رقم القيد:..... تاريخ القيد:.....

• رأس مال الشركة:

• المرخص به:..... المصدر:..... المدفوع:.....

• عدد الأسهم ..... القيمة الاسمية للسهم.....



رابعاً: بيانات شاغلي الوظائف الرئيسية ومراقب الحسابات:

يتم تعبئة وإرفاق نسخة من ملحق (أ) لكل من:

١. رئيس مجلس الإدارة
٢. العضو المنتدب
٣. كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة
٤. المسئول عن التمويل
٥. المسئول عن الرقابة الداخلية
٦. المسئول عن إدارة المخاطر
٧. المسئول عن الائتمان

مراقب حسابات الشركة:

الاسم: .....

العنوان: .....

رقم القيد بسجلات الهيئة: .....

خامساً: مرفقات مطلوب استيفانها :

غير مرفق	مرفق	المستند
		مستخرج رسمي من السجل التجاري للشركة
		العقد الابتدائي للشركة ونظامها الأساسي
		سند حيازة مقر الشركة سواء بالإيجار أو بالتملك
		اقرار من العضو المنتدب للشركة بأنه مسئول عن الإدارة الفعلية فضلا عن تفرغه الكامل لذلك
		ما يفيد سداد مقابل خدمات فحص طلب الترخيص المؤقت

أقر أنا الموقع أدناه أن البيانات السابقة و المرفقة صحيحة، وأنه لم يطرأ على البيانات والمستندات التي تم علي أساسها تأسيس الشركة أيه تعديلات أو الإخطار بهذه التعديلات في حالة وقوعها، وأتعهد بما يلي:

١. سداد مقابل تكاليف الإشراف والرقابة بعد صدور الترخيص النهائي
٢. الالتزام بقواعد وضوابط ممارسة النشاط الصادرة بقرار من مجلس إدارة الهيئة
٣. السعي نحو إستكمال البنية الإدارية والمعلوماتية و الهيكل التنظيمي وأدلة العمل وغيرها من المتطلبات الواردة بقرارات مجلس إدارة الهيئة وبأن يتوافر لدي الشركة الإمكانيات الفنية وأنظمة المعلومات وإدارة المخاطر وتحصيل الأموال ومتابعة عمليات التمويل ونظام فحص شكاوي العملاء خلال ستة اشهر من صدور الترخيص المؤقت تمهيدا للحصول على الترخيص النهائي .

رئيس مجلس الإدارة:..... التاريخ:.....

العضو المنتدب:..... التاريخ:.....

ختم الشركة:

اسم مقدم الطلب : ..... صفته:.....

(ملحق أ) بيانات المشار إليهم فى الفقرة رابعاً

المنصب / المسمى الوظيفى: .....

		الاسم الرباعى
	الجنسية	تاريخ الميلاد
		عنوان الإقامة
		تاريخ التعيين

الخبرات السابقة / التاريخ الوظيفى:

المؤهلات العلمية والشهادات المهنية المعتمدة

(ويمكن إرفاق سيرة ذاتية مفصلة)

أقر أنا الموقع أدناه أن البيانات السابقة و المرفقة صحيحة وأنه لم تصدر على أحكام بعقوبة جنائية أو جنحة في جريمة ماسة بالشرف أو الأمانة أو في إحدى الجرائم المنصوص عليها في قوانين الشركات أو التجارة أو سوق رأس المال أو الحكم بإشهار إفلاس ما لم يكن قد رد إلي اعتبارى.

التوقيع: